

كانوا قد فعلوا فماذا كانت اجابتهم - كل هذه معلومات
لا نملك الوسيلة للحصول عليها *

ان للمرء أن يقر في هذا السياق ما خلص اليه اللورد
« راجلان » بعد دراسة متمعة من أن « أى حقيقة عن شخص
ما لم تسجل خلال مائة سنة من وفاته حقيقة ضائعة » (١٠٩)،
وهناك حقيقة أخرى هي أن « كل حدث من الأحداث يبدأ في
التبدد مجرد حدوثه » (١١٠) *

لقد قام « جولدزيهر » (١١١) و « مارجوليوت » (١١٢)
و « لامانس » (١١٣) و « روبسون » (١١٤) و « شاخت » (١١٥)
بدراسات نقدية ضافية عن صحة الأحاديث النبوية *
والصحيحان ، أى صحيح محمد بن اسماعيل البخارى
(١٩٤/٨١٠ - ٢٥٦/٨٧٠) ، وصحيح مسلم بن الحجاج
(٢١٠/٨١٦ - ٢٦١/٧٨٥) هما أول مجموعتين من الستة
الصحيح للسنة المعتمدة ، وهما « يمثلان لأول مرة فى مادة
الحديث نقداً للاسناد أدق مما كان معتاداً فى الفترة
السابقة » (١١٦) وكان لكل من هذين المحدثين شروط ان لم
تتوافر فى حديث من الأحاديث رفض ادراجه فى مجموعته *
وقد ذكر « روبسون » بصدده مناقشة درجات صحة الأحاديث
أن فقهاء المسلمين مثل محمد بن عبد الله النيسابورى كانوا
يعطون مركز الصدارة للبخارى ومسلم (١١٧) وهذا ، فى
الواقع ، رأى عام لا يقتصر على النيسابورى *

على أن نقد الحديث لا ينطبق على الأحاديث النبوية
التي سقناها فى دراستنا الراهنة * فنحن لم نورد أحاديث
تتعلق بموضوعات قانونية أو شرعية * ولا يتصل ببحثنا هذا
أيضا الأحاديث التي يحتمل أن تكون قد وضعت تحت تأثير
بنى أمية أو بنى العباس * كذلك فإن الأحاديث التي تتعلق
بالخلافت بين أهل السنة والشيعة أحاديث مشكوك فى أمرها
وهي لا تعنينا ، ومعظم المطاعن التي أبداهها العلماء
التقليديون وعلماء الغرب تنصب على مثل هذه الأحاديث *